

Distr.: General  
1 June 2016  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



## الفريق العامل المعني بمنع الفساد

فيينا، ٢٢-٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٦

البند ٢ (أ) '٢' من جدول الأعمال المؤقت\*

تنفيذ قرار المؤتمر ٦/٦، المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد" وقراره ٧/٦، المعنون "التشجيع على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد": الممارسات الجيدة والمبادرات المتخذة في مجال منع الفساد

## النزاهة في المجال الرياضي

ورقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة

### أولاً - مقدمة

- ١ - طلب مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى الأمانة، في قراره ١/٦، أن تنظم جداول الأعمال المؤقتة للهيئات الفرعية التي أنشأها المؤتمر بحيث تتجنب تكرار المناقشات، مع مراعاة الولايات المسندة إلى تلك الهيئات. كما طلب، في قراره ٧/٦، أن تناقش الهيئات الفرعية المعنية كيفية الترويج لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنفيذ الاتفاقية من أجل تعزيز الشفافية في القطاع العام ومكافحة الفساد، وأن تضع قائمة بأفضل الممارسات بشأن كيفية تعزيز وتشجيع هذا الاستخدام.
- ٢ - وفي القرار ٦/٦، المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد"، أقر المؤتمر بأهمية صون النزاهة في المجال الرياضي من خلال تعزيز الحوكمة الرشيدة في هذا المجال وتخفيف

\* CAC/COSP/WG.4/2016/1.



مخاطر الفساد التي يواجهها على الصعيد العالمي، وطلب إلى الأمانة أن تواصل، بالتعاون الوثيق مع الجهات المعنية من منظمات دولية وشركاء وجهات مانحة، إعداد دراسات ومواد تدريبية وأدلة وأدوات لصالح الحكومات والمنظمات الرياضية لتمكينها من زيادة تعزيز التدابير المتخذة في هذا المجال.

٣- وفي ضوء هذه القرارات، تقرّر، حسبما أقر المكتب الموسّع للمؤتمر في اجتماعه المعقود في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦، أن يكون الموضوعان المطروحان للمناقشة في الاجتماع السابع المقبل لما بين الدورتين للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد، المقرر عقده في فيينا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٦، كما يلي:

(أ) استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ الاتفاقية تيسيراً لتوحي الشفافية في القطاع العام ومكافحة الفساد؛

(ب) صون النزاهة في المجال الرياضي من خلال تعزيز الحوكمة الرشيدة في هذا المجال وتخفيف حدة مخاطر الفساد التي يواجهها.

٤- وأوصى الفريق العامل، في اجتماعه الثاني المعقود في فيينا من ٢٢ إلى ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١١، بأن تُدعى الدول الأطراف قبل انعقاد أي اجتماع للفريق العامل في المستقبل إلى عرض تجاربها في تنفيذ الأحكام قيد النظر، ويفضّل أن تستعمل في ذلك قائمة التقييم الذاتي المرجعية، بما في ذلك، إن أمكن، تبادل معلومات عن النجاحات التي حققتها والتحديات التي صادفتها في التنفيذ واحتياجاتها من المساعدة التقنية والدروس التي استفادت منها من ذلك التنفيذ. وطلب الفريق العامل من الأمانة إعداد ورقات معلومات أساسية تجمّع فيها المعلومات المقدّمة وقرّر عقد حلقات نقاش خلال اجتماعاته يشارك فيها خبراء من البلدان التي قدّمت ردوداً كتابية بشأن المواضيع ذات الأولوية التي هي قيد النظر.

٥- وامتثالاً لطلب المؤتمر، أُعدت هذه المذكرة استناداً إلى المعلومات المتعلقة بتعزيز الحوكمة الرشيدة في المجال الرياضي وتخفيف حدة مخاطر الفساد التي يواجهها على الصعيد العالمي، التي قدمتها الدول استجابة للمذكرة الشفوية للأمين العام "CU 2016/70/DTA/CEB" المؤرخة ١٨ آذار/مارس ٢٠١٦ والمذكرة الشفوية التذكيرية "CU 2016/111(A)/DTA/CEB" المؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وبحلول ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٦، كانت قد وردت ردود من ٢٧ دولة. وتتضمن الردود الواردة من ٢٠ دولة معلومات تتعلق بموضوع صون النزاهة في المجال الرياضي عن طريق تعزيز الحوكمة الرشيدة في هذا المجال وتخفيف حدة مخاطر الفساد التي يواجهها، وهذه الدول هي: الاتحاد الروسي، أذربيجان، أرمينيا، إسبانيا، إكوادور، ألمانيا،

باراغواي، باكستان، البرتغال، بنما، البوسنة والمهرسك، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، سويسرا، الصين، موريشيوس، ميانمار، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

٦- وأتيح، بموافقة البلدان المعنية، النص الكامل للردود على صفحة الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المخصصة للاجتماع،<sup>(١)</sup> وأدرجت في الموقع الشبكي المواضيع الذي أنشأته الأمانة للفريق العامل.<sup>(٢)</sup>

٧- وليس القصد من هذه المذكرة أن تكون شاملة، وإنما أن تتضمن عرضاً موجزاً للمعلومات المقدمة من الدول الأطراف والموقعة.

## ثانياً - تحليل الردود الواردة من الدول الأطراف والموقعة

### ألف - معلومات أساسية مواضيعية

٨- شهد عالم الرياضة تطوراً هائلاً على مدى العقد الماضي. وقد أسفرت زيادة درجة الاحتراف في قطاع الرياضة وتوسُّع نطاقه، إلى جانب اتباع نهج متنوع ومتعدد الأوجه لإزاء التنظيم الرقابي والحوكمة الرشيدة للمنظمات الرياضية، عن العديد من المزايا.

٩- غير أنه يتضح من الردود الواردة أن الدول الأطراف والمنظمات الرياضية على حد سواء تدرك أن أنشطة غير مشروعة، ذات بعد دولي في كثير من الأحيان، قد صاحبت هذا التطور وأن هذه الأنشطة تنطوي على مخاطر كبيرة.

١٠- وكشفت الردود عن اتخاذ إجراءات عديدة للمساعدة في التصدي لتلك المخاطر. وأُخذت تلك الإجراءات بالتعاون بين الدول الأطراف ومنظمات رياضية وطنية وبدعم من منظمات رياضية دولية ومنظمات دولية.

١١- ومن الواضح أن لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد دوراً هاماً في هذا السياق. وشددت الدول الأطراف في الدورة السادسة لمؤتمر الدول الأطراف، الذي عقد في سانت بطرسبرغ بالاتحاد الروسي، في الفترة من ٢ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، على أهمية الاتفاقية بوصفها آلية فعالة لتعزيز الحوكمة الرشيدة في المجال الرياضي وتخفيف حدة مخاطر الفساد التي يواجهها على الصعيد العالمي، وطلبت إعداد دراسات ودورات تدريبية ومواد، بما في ذلك أدلة وأدوات، من أجل تعزيز الجهود المبذولة في هذا الصدد.

(١) [www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/working-group4.html](http://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/working-group4.html)

(٢) [www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/working-group-on-prevention.html](http://www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/working-group-on-prevention.html)

١٢- وأظهرت الردود أن الدول الأطراف أولت الأولوية للتدابير الوقائية باعتبارها وسيلة أساسية لتعزيز الحوكمة الرشيدة والنزاهة في مجال الرياضة. وقد تم ذلك عن طريق وضع تشريعات وسياسات ملائمة وإقامة آليات لتيسير التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين. واتسمت مبادرات التثقيف والتدريب بأهمية خاصة، كما يتبين من عدد الأنشطة المنفذة في هذا الصدد.

١٣- أما الأنشطة المتعلقة بتدابير الإنفاذ التي أبلغت عنها الدول فكانت أقل بروزا بكثير. ففي البلدان التي أُخذت فيها تدابير من هذا القبيل، انصب التركيز على إنشاء آليات فعالة للردع والعقاب. وأسفر ذلك عن نتائج ملموسة تمثلت في إنشاء سلطات متخصصة للتحقيق في حالات الفساد والإجرام في مجال الرياضة ومعاقبة المتورطين فيها. وبالإضافة إلى ذلك، سعت الدول إلى تيسير التعاون والتنسيق بين السلطات العامة والمنظمات الرياضية وغيرها من الجهات المعنية من أجل تيسير التحقيقات وتقاسم المعلومات وتبادل الخبرات.

## باء- التدابير الوقائية التي اعتمدها الدول من أجل تعزيز الحوكمة الرشيدة والحد من مخاطر الفساد في مجال الرياضة

### التشريعات والسياسات واللوائح التنظيمية والتقييمات

١٤- أفادت غالبية الدول باتخاذ تدابير ترمي إلى تعزيز قدرات المنع لدى السلطات الوطنية والجهات المعنية العاملة في مجال الرياضة من خلال تعزيز الهياكل القانونية والمؤسسية. كما اعتُبر استخدام اللوائح التنظيمية ووضع السياسات الملائمة وسيلتين مهمتين لتعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد في مجال الرياضة.

١٥- ففيما يتعلق باللوائح التنظيمية، استحدثت الجزائر في الآونة الأخيرة آلية تهدف إلى المساعدة على تفادي تضارب المصالح في مجال الرياضة من خلال الحد من قدرة الشخص على تقلد وظائف تنفيذية في منظمة رياضية إذا كان يتولى أيضا مسؤوليات إدارية في تلك المنظمة. ووضعت أيضا قيود لمنع رئيس اتحاد رياضي وطني من أن يشغل أيضا منصبا رفيعا في شركة لتوريد السلع أو الخدمات لذلك الاتحاد الوطني أو لنواد ورابطات رياضية منتسبة إليه. واتخذت الجزائر أيضا تدابير لتوسيع وتعزيز دور وزارة الشباب والرياضة فيما يتصل بتعزيز الأخلاقيات والتقييم في مجال الرياضة. وأفادت أرمينيا بأنها تستخدم طائفة واسعة من التشريعات التي وُضعت في المقام الأول لحماية الأطفال والشباب في مجال الرياضة باعتبار ذلك وسيلة لمنع

استخدام الرياضة في أنشطة غير مشروعة. وفي إكوادور ينظم قانون الرياضة والتربية البدنية والترفيه نشاط المنظمات الرياضية، كما ينظم الكيفية التي تموّل بها من قبل الدولة.

١٦- ووضعت موريشيوس مدونة أخلاقيات على الصعيد الوطني لأصحاب المصلحة داخل الأوساط الرياضية، كما وضعت مبادئ توجيهية للمسؤولين في الاتحادات الرياضية الوطنية. ووضعت اليابان خططاً وطنية من أجل تحسين الشفافية وتعزيز النزاهة في مجال الرياضة. وأشارت باراغواي إلى أنه يجري وضع سياسة وطنية في مجال الرياضة وأنه سيُطرح تعديل على مشروع قانون وطني لمنع غسل الأموال بغية توسيع نطاق تطبيقه ليشمل النقابات والاتحادات والرابطات الرياضية.

١٧- وأبلغت إسبانيا وموريشيوس عن استخدام تقييمات لمخاطر الفساد المتصلة بالرياضة. ففي موريشيوس، تستخدم وزارة الشباب والرياضة آلية للتقييم الذاتي على أساس المخاطر، الغرض منها تعزيز النزاهة التنظيمية في الهيئات العامة. وأسفر ذلك عن إنشاء لجنة لمكافحة الفساد في الوزارة، واعتماد سياسة لمكافحة الفساد والأخذ بنظام للتحكم في مخاطر الفساد.

١٨- وأبرزت الولايات المتحدة كيف أن إطارها التشريعي للحد من مخاطر الفساد في مجال الرياضة يتألف من عدد من القوانين الأساسية الاتحادية المختلفة. ويشمل ذلك قانون الاتصالات السلكية وقانون السفر وقانون القمار غير القانوني وقانون الرشوة في مجال الرياضة وقانون حماية المحترفين والهواة في الألعاب الرياضية. بيد أنه على الرغم من أن هذه القوانين الاتحادية تنفذ بشكل اعتيادي، فإن الغالبية العظمى من اللوائح التنظيمية الرياضية من مسؤولية الولايات التي تضع الأطر التشريعية الخاصة بها وتنفذها. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من الجمعيات الرياضية الكبرى، التي تشكل مؤسسات تجارية خاصة أو منظمات غير ربحية، وضعت سياسات ولوائح داخلية خاصة بها من أجل تعزيز الحوكمة الرشيدة والحد من مخاطر الفساد في أوساط اللاعبين والمدربين والحكام.

### التثقيف والتدريب والتوعية لتعزيز الحوكمة الرشيدة وسياسات مكافحة الفساد ذات الصلة بالرياضة

١٩- سُلط الضوء مرارا في الردود الواردة على دور التثقيف باعتباره تدبيرا وقائيا رئيسيا في تعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد في مجال الرياضة. وأكد عدد كبير من الدورات والأنشطة التدريبية التي استخدمت فيها موارد كبيرة على القيمة التي توليها الدول لتدابير المنع، مقابل تدابير الإنفاذ. وتشمل السمات المشتركة بين أمثلة التدريب المقدمة استخدام

تُهج تعاونية وإشراك أصحاب مصلحة متعددين. وفي حين كان من الواضح أن الهدفين الرئيسيين من البرامج التدريبية هما تحسين مهارات المشاركين وزيادة معارفهم، فإن استخدام الشراكات بين السلطات الوطنية والمنظمات الرياضية على الصعيدين الوطني والدولي كان ظاهراً بوضوح أيضاً.

٢٠- وذكرت الجزائر أن هيئتها الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته قدمت دورة تدريبية لفائدة ٦٤ ممثلاً من قطاع الرياضة وأن من المقرر تنظيم دورة تدريبية ثانية بشأن وضع مدونات لقواعد السلوك. كما نظمت المديرية العامة للأمن الوطني في عام ٢٠١٣ حلقةً دراسية إقليمية بالتنسيق مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) لمناقشة سبل التصدي للتلاعب بنتائج المباريات الرياضية والفساد في مجال كرة القدم. ونظمت اللجنة الفيدرالية للحكام التابعة للاتحاد الجزائري لكرة القدم حلقات دراسية للحكام ومساعدي الحكام حول موضوع "احترام قواعد اللعبة والأخلاقيات ونزاهة المنافسات". وعلاوةً على ذلك، عمل خبراء من الفيفا مع الحكام لمساعدتهم على الاستعداد للمباريات الاحترافية.

٢١- وأفادت البوسنة والهرسك أن ممثلين عن هيئة منع الفساد وتنسيق مكافحته شاركوا بصفة محاضرين في حلقات دراسية نظمها اتحاد كرة القدم. واستهدفت الحلقات الدراسية تثقيف المندوبين ومراقبي اختبارات لاعبي كرة القدم والحكام ومساعدي الحكام وممثلي أندية كرة القدم بشأن النزاهة والأخلاقيات فضلاً عن التوعية بأهمية اتخاذ تدابير وقائية لمكافحة الفساد في مجال الرياضة. وفي موريشيوس، عقدت بانتظام حلقات عمل تمكينية لمديري جميع الاتحادات الرياضية لتعزيز النزاهة في إدارة الرياضة.

٢٢- وفي عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، شاركت وزارة الداخلية الاتحادية في ألمانيا بصفة استشارية في الفريق العامل المعني بالحوكمة الرشيدة التابع للاتحاد الألماني للرياضات الأولمبية، الذي يعد المنظمة الشاملة للرياضات في ألمانيا. وقد أعد هذا الفريق العامل، الذي مُثل فيه أيضاً فرع منظمة الشفافية الدولية في ألمانيا، بعض الوثائق الأساسية التي سيستخدمها الاتحاد والمنظمات الأعضاء فيه.

٢٣- وفي اليونان، اضطلع بالعديد من الأنشطة. ففيما يتعلق بكرة القدم، قام اتحاد الدوري الممتاز وفرع منظمة الشفافية الدولية في اليونان بإعداد مواد تدريبية وترويجية واستخدامها بشكل تجريبي للتوعية بمشكلة التلاعب بنتائج المباريات الرياضية باستخدام شعار "تحرّ النزاهة في سلوكك في كرة القدم: إنه فريقك؛ إنها مهنتك؛ إنها مسؤوليتك". وأعد كتيب بعنوان "سبع طرائق لحماية الرياضة التي تحبها" لتوفير معلومات عن القواعد

وعن المخاطر التي ينطوي عليها التلاعب بنتائج المباريات الرياضية. وأعد أيضاً برنامج تدريب إلكتروني وأتيح على شبكة الإنترنت ومن خلال فيسبوك. ونظم نشاطاً لتوعية الجمهور يسّر المناقشات بشأن الحاجة إلى إنشاء نظام آمن لحماية المبلغين عن المخالفات. وأفادت اليونان بالاضطلاع بأنشطة تثقيفية أخرى شملت عقد حلقة دراسية في معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية بشأن "مكافحة التلاعب بنتائج المباريات الرياضية" وتنظيم محاضرة بعنوان "النزاهة في مجال الرياضة لمكافحة التلاعب بنتائج المباريات الرياضية" أقيمت في جامعة كابوديستريان الوطنية في أثينا.

٢٤- وفي موريشيوس، عُين اثنان من كبار الموظفين العموميين من وزارة الشباب والرياضة كمسؤولين عن النزاهة بهدف الترسخ الدائم لثقافة أخلاقية في الوزارة ومنع الفساد والتصدي له بفعالية. وشارك الموظفان في دورة تدريبية نظمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام ٢٠١٥. ونظمت حملة للتوعية استهدفت جميع الأشخاص الذين لهم صلة مباشرة أو غير مباشرة بمجال الرياضة وذلك من أجل الترويج لعدم التساهل مع الفساد في الرياضة.

٢٥- وفي عام ٢٠١٥، عقدت ميانمار حلقات عمل وحلقات دراسية لنشر التوعية بمكافحة الفساد لجميع الوزارات والحكومات الوليات والأقاليم.

#### إنشاء آليات تنفيذية أو مؤسسية أو تنسيقية لدعم الحوكمة الرشيدة والنزاهة

٢٦- بينت ردود الدول بوضوح إعطاء الأولوية للأنشطة التي يشارك فيها أصحاب مصلحة متعددون وتستخدم فيها نهج تكاملية وتعاونية. غير أن فعالية هذه الأنشطة تتوقف على وجود آليات تدعم التنسيق وتيسر تنفيذ السياسات. وإضافةً إلى ذلك، أكدت الحاجة إلى الشفافية ووجود هياكل للمساءلة وآليات للإشراف على تخصيص واستخدام المنح المقدمة إلى الرياضيين والمنظمات الرياضية لتعزيز الحوكمة الرشيدة والنزاهة.

٢٧- وتجلت الأهمية التي تولى للتنسيق في عدد آليات التنسيق الموضوعية والموارد المخصصة لهذه الآليات. ففي ألمانيا، تعاونت الحكومة الاتحادية مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة ونظمت وزارة الداخلية الاتحادية اجتماعاً للخبراء الوطنيين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ لمناقشة جملة أمور منها تدابير في مجال الوقاية. وأطلق الاتحاد الألماني لدوري كرة القدم والرابطة الألمانية لكرة القدم كذلك مشروعاً بعنوان "التكاتف لمنع التلاعب بنتائج المباريات الرياضية".

٢٨- وفي اليونان، أُطلق مشروع "لا تلاعب بالنتائج" بالشراكة مع الاتحاد الدولي لرابطة لاعبي كرة القدم المحترفين واتحاد الرابطة الأوروبية لكرة القدم، بدعم من المفوضية الأوروبية،

يهدف منع التلاعب بنتائج المباريات الرياضية من خلال التثقيف. وأطلق برنامج تدريبي وتنقيفي ووقائي بعنوان "التلاعب بنتائج المباريات الرياضية: الجانب القبيح من اللعبة الجميلة" نظمته الإنترنت والفيفا واتحاد الرابطة الأوروبية لكرة القدم، كما أطلق برنامج مماثل بعنوان "حماية النزاهة" يتعلق بلاعبي الكرة الطائرة. وشاركت اليونان أيضاً في اجتماع عُقد في بروكسل في شباط/فبراير ٢٠١٦ استهدف وضع مبادرات أوروبية لمكافحة التلاعب بنتائج المباريات الرياضية.

٢٩- وفي إسبانيا، يسر المجلس الأعلى للرياضة مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين من خلال تنظيم اجتماعات للاتحادات ومجالس إدارة مختلف الرياضات، بما في ذلك دوري المحترفين لكرة القدم وكرة السلة. وعمل الاتحاد السويسري بصورة وثيقة مع اللجنة الأولمبية السويسرية في مجال نزاهة الرياضة. وقامت المنظمتان معا بوضع ميثاق للأخلاقيات في الرياضة. ويشكل الامتثال لهذا الميثاق، الذي ترصده اللجنة الأولمبية السويسرية، شرطاً مسبقاً في جملة شروط يلزم استيفؤها للحصول على إعانة من الدولة.

٣٠- وسلطت الدول الضوء على عدد من التدابير المتخذة لوضع هياكل للمساءلة والنزاهة باعتبارها وسائل مهمة لتعزيز الحوكمة والنزاهة في مجال الرياضة. وفي هذا الصدد، أفادت الصين باستخدام عدد من الآليات القائمة على "مبادئ الصرامة الثلاثة"، التي عرفت بأنها صرامة الاستبعاد، وصرامة المراقبة، وصرامة العقاب. وذكرت أنه جرى أيضاً إنشاء لجان تنظيمية مسؤولة عن العمل التنظيمي وعن الوقاية من الفساد. وتشمل مسؤولياتها الإدارة والإشراف والتقييم والدعم فيما يتعلق بالمناسبات الرياضية واختيار أفراد للعمل في هذه المناسبات وتعيينهم. وأنشئت إلى جانب اللجان التنظيمية لجان تفتيش تأديبية تتكون من إدارات للتفتيش ومراجعة الحسابات.

٣١- وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، التزمت هيئة منع الفساد وتنسيق مكافحته في البوسنة والهرسك بتنسيق عملية وضع خطة للنزاهة للاتحاد الوطني لكرة القدم واعتمادها. وفي عام ٢٠١٤، أنشأ مجلس الرياضة في اليابان وحدة للنزاهة لصون النزاهة في المجال الرياضي وتعزيزها.

٣٢- وذكرت الدول أيضاً تدابير للشفافية باعتبارها مهمة في كفالة الثقة في الرياضة. ففي أرمينيا، أنشئت لجنة من أجل ترشيح واختيار المتفوقين من الرياضيين والمدربين وأعضاء طواقم الفرق الوطنية لتلقي منحة للمشاركة في الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين والألعاب الأولمبية للصم وفي البطولات العالمية والأوروبية. ووضعت حكومة اليابان مبادئ توجيهية

لمكافحة تعاطي المنشطات في الرياضة ومبادئ توجيهية لحوكمة الاتحادات الرياضية الوطنية. وفي بنما، أتيح الاطلاع على المعلومات ذات الصلة بدخل الرياضيين ومكاسبهم.

٣٣- وجرى أيضاً تخصيص موارد لتعزيز الآليات الوطنية للإشراف على تخصيص واستخدام المنح المقدمة إلى الرياضيين والمنظمات الرياضية. ففي الجزائر، وضعت تدابير لتعزيز دور وزارة الشباب والرياضة فيما يتعلق بإدارة الفعالة للموارد الممنوحة من الحكومة للجمعيات الرياضية. وفي الصين، تخضع إدارة الأموال المقدمة للإشراف والمراقبة لكفالة استخدامها في الغرض الذي خصصت له. وأنشأت اللجنة الأولمبية في اليابان مركزاً وطنياً لتوفير الدعم الكامل للاتحادات، ساعد الاتحادات الرياضية الوطنية في إدارة المنح وأنواع الدعم الأخرى المقدمة إليها. وأفادت بنما أن المنح السنوية المقدمة إلى الرياضيين لمساعدتهم على تحسين قدراتهم البدنية تنشر ويمكن الاطلاع عليها على شبكة الإنترنت.

### جيم- أنشطة الإنفاذ التي يضطلع بها أصحاب المصلحة المعنيون فيما يتعلق بالجرائم المتصلة بالرياضة

#### القضايا الجنائية وغيرها من الممارسات المرتبطة بالنزاهة في مجال الرياضة

٣٤- أفادت دول منها ألمانيا واليونان وإسبانيا والبرتغال والاتحاد الروسي وسويسرا بأنها سنت تشريعات لتجريم أفعال جنائية محددة متصلة بالرياضة، مثل الاحتيال في المراهنات على نتائج الألعاب الرياضية، والرشوة في الألعاب الرياضية، والتلاعب بالمسابقات الرياضية.

٣٥- وتوفّر الأمثلة على القضايا وأساليب التحقيق العملية توجيهات مهمة ومفيدة لمن يسعى إلى زيادة معرفته وتحسين مهاراته في التحقيق في مجال جديد نسبياً يشمل إنفاذ القانون والإجراءات التنظيمية والإدارية.

٣٦- وأشارت عدة دول إلى قضايا جنائية تتعلق بالنزاهة في مجال الرياضة، ومعظمها يتعلق بكرة القدم. وأبرزت الأمثلة الطابع المعقد للقضايا وأهمية التنسيق والتعاون بين مختلف أصحاب المصلحة. وقدمت أرمينيا معلومات بشأن قضيتين جنائيتين. وتعلق القضية الأولى بادعاءات مفادها أن حكمين قبلاً رشوة من أجل التلاعب بنتائج مباراة في كرة القدم لضمان التعادل بين الفريقين. فمُنح كل من الفريقين ضربة جزاء بطريقة مشبوهة في الدقيقتين السابعة والسبعين والتاسعة والسبعين من المباراة. وأجري تحقيق في الحادث وأُتهم الحكمان بارتكاب جريمة بموجب المادة ٢٠٣ من الجزء ٣ من القانون الجنائي فجرى احتجازهما. ولكن أرمينيا أفادت بأنه تعذرت مواصلة التحقيق بسبب العفو عنهما. أما القضية الثانية التي أبلغت عنها

أرمينيا، وهي قضية جارية، فتتعلق بادعاءات بأن مدير ناد لكرة القدم راهن على مباراة شارك فيها لاعبون من فريقه. وزُعم أن اللاعبين لعبوا بطريقة تؤثر في نتيجة المباراة لربح الرهان. وزُعم أن المدير واللاعبين تقاسموا بعد ذلك عائدات الرهان.

٣٧- وأفادت إسبانيا بأن هناك أمثلة على قضايا جنائية متصلة بالنزاهة في الرياضة وتتعلق بالدرجة الأولى بكرة القدم وكرة المضرب أيضاً. وتتركز القضايا الرئيسية المتعلقة بكرة القدم على أفرقة الدرجة الثانية، أي دوري الدرجة الثانية الإسباني (Liga Adelante)، ودوري المحترفين الوطني لكرة القدم رغم أن هناك أمثلة أيضاً على قضايا تشمل أفرقة من الدرجة الأولى، أي دوري الدرجة الأولى الإسباني (Liga BBVA). ففي عام ٢٠١٥، أودع مدعون عامون في الولايات المتحدة لائحة اتهام في محكمة فيدرالية بحق ٤١ شخصاً اتُهموا بالابتزاز والتدليس عبر الاتصالات السلكية والتأمر لغسل الأموال، من بين جرائم أخرى، في سياق مشاركتهم في مخطط دام ٢٤ سنة لإثراء أنفسهم من خلال إفساد كرة القدم الدولية. وأفيد بأن ١٢ متُهماً أُدينوا حتى الآن ووافقوا على مصادر أكثر من ١٩٠ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، ضُبط أكثر من ١٠٠ مليون دولار في الولايات المتحدة وفي بلدان أخرى لها صلة بالنشاط الإجرامي المزعوم.

٣٨- وفيما يتعلق بالإجراءات التنظيمية والإدارية، وضعت اليونان قائمة سوداء بمتعهدي المراهنة غير القانونية وحجبت مواقع المقامرة غير القانونية عن طريق مقدمي خدمات الإنترنت فضلاً عن دفع الأرباح من متعهدي المراهنة غير القانونية. وبالإضافة إلى ذلك، أقرّ الاتحاد اليوناني لكرة القدم نظام كشف الاحتيال في المراهنة لاتحاد الرابطة الأوروبية لكرة القدم ونظام رصد اليانصيب الأوروبي. وفي موريشيوس، أُجريَ تحقيق في اشتراء وزارة الشباب والرياضة لدراجات رياضية احترافية. وتبيّن أن هناك مواطن ضعف تشوب نظام اشتراء السلع في الوزارة وقُدّمت توصيات هدفها تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في مجال المشتريات.

#### إنشاء سلطات متخصصة مسؤولة عن مكافحة الجرائم المتعلقة بالنزاهة في الرياضة

٣٩- كانت الأمثلة التي قدمتها الدول فيما يتعلق بأنشطة الإنفاذ في مجال الرياضة محدودة نسبياً. وبينت الأمثلة المقدّمة أن الدول تميل إلى اعتبار الادعاءات المتعلقة بالإجرام في مجال الرياضة معقدة بحيث تتطلب مهارات وتدابير متخصصة. ومن الناحية العملية، واجهت الدول تحديات الإنفاذ في المجال الرياضي عن طريق إنشاء سلطات متخصصة جديدة أو تحويل صلاحيات للكيانات القائمة. وتباينت أنواع الكيانات ولكن يمكن تصنيفها عموماً ضمن الفئات التالية: إنفاذ القانون، ومراجعة الحسابات، والأنظمة المالية، وجمع المعلومات.

٤٠ - وفيما يتعلق بميثاق إنفاذ القانون، أفادت ألمانيا بأن مكتب اتصال يُعنى بالتلاعب بنتائج المباريات قد أنشئ ضمن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية في عام ٢٠١٣، مع التركيز على إنفاذ القانون. ويسعى المكتب إلى تحسين التعاون بين سلطات إنفاذ القانون والاتحادات الرياضية ويؤدي دور جهة اتصال اتحادية للمنظمات الرياضية. وتحقيقاً لهذه الغاية، أقيمت شراكات استراتيجية مع مجموعة مختارة من الاتحادات الرياضية العالية الأداء مثل الرابطة الألمانية لكرة القدم، والاتحاد الألماني للرياضات الأولمبية، والدوري الألماني لكرة اليد، والدوري الألماني لكرة السلة. وشملت هذه الشراكات إسداء المشورة وتنفيذ الشرطة لعمليات تقييم أولية للحوادث المشبوهة التي وقعت في مجال الرياضة. وبالإضافة إلى ذلك، عيّن دوري ورابطة كرة القدم أمين مظالم ليكون جهة اتصال محايدة فيما يتعلق بالتلاعب بنتائج المباريات، مما أتاح للاعبين والمدربين والحكام الحصول على المشورة بشأن مجموعة واسعة من المسائل. وفي السياق نفسه، أنشأ الاتحاد الألماني للرياضات الأولمبية في الآونة الأخيرة مكتباً خارجياً لأمين المظالم يتلقى بلاغات عن الاشتباه في وقوع فساد وانتهاكات للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالنزاهة في النوادي والرابطات.

٤١ - وأجرت الفرقة المركزية لمكافحة غسل الأموال والفساد تحقيقات في المجال الرياضي في إسبانيا. وبالإضافة إلى ذلك، شارك مدع عام متخصص معني بمكافحة الفساد والجريمة المنظمة، مقر عمله في مدريد لكن دائرة اختصاصه تشمل جميع أنحاء إسبانيا، في قضايا مرتبطة بالرياضة أيضاً. وأفادت إسبانيا كذلك بإقامة علاقات بين المفوضية العامة للشرطة القضائية والمديرية العامة لتنظيم المقامرة التي تشكل جزءاً من أمانة الدولة للشؤون المالية. وأتاحت آلية التنسيق هذه للمتعهدين الذين يحملون تراخيص وطنية للمراهنة على نتائج الألعاب الرياضية توجيه المعلومات ذات الصلة، بما فيها أي إنذارات بإمكانية حصول تلاعب في نتائج المباريات، وأدت إلى إجراء ثلاثة تحقيقات. وعلاوة على ذلك، وُقعت اتفاقات جديدة مع كيانات خاصة مختلفة من أجل وضع آليات اتصال تحذر من المباريات التي يُحتمل حصول تحايل فيها. واعتُبر أن الاتفاق المبرم بين المديرية العامة للشرطة ودوري كرة القدم للمحترفين، لا ليغا (La Liga)، له أهمية خاصة.

٤٢ - وشملت الدول التي أبلغت عن وكالات متخصصة تتمتع بصلاحيات مراجعة الحسابات والتنظيم المالي أرمينيا والجزائر واليونان. ففي الجزائر، تعمل المفتشية العامة بالتنسيق مع وكالات متخصصة أخرى، منها المفتشية العامة للمالية، ومجلس المحاسبة، والمديرية العامة للأمن الوطني، وتجري التحقيقات ذات الصلة. وتحقق إدارة مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية التي تعمل ضمن إطار هيكل وزارة المالية في الجرائم المتصلة بالرياضة في أرمينيا. وعلى وجه التحديد، تجري شعبة مراجعة الحسابات في هذه الإدارة عمليات تفتيش للاتحادات الرياضية الوطنية. وأنشأت اليونان لجنة الرياضات الاحترافية، وهي هيئة مستقلة غير قضائية. وهي تُجري عمليات تحقق من الامتثال، وترصد تمويل الرابطات الرياضية، وتفرض الغرامات،

وتبلغ السلطات الإدارية والقضائية بالانتهاكات، وتعد تقارير سنوية. وتعمل اللجنة تحت إشراف وزير الثقافة والسياحة. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت اليونان بأنها أنشأت مجلساً لمراجعة الحسابات تابعا للأمانة العامة للرياضة، يتولى مراجعة حسابات الرابطة والجمعيات والنقابات والاتحادات ويتأكد من امتثالها للسياسات الإدارية والمحاسبية، ويصدر تقارير استشارية بشأن الإعانات التي تقدمها الدولة.

٤٣- وفيما يتعلق بالسلطات التي تتمتع بصلاحيات جمع المعلومات في موريشيوس، أنشأ مكتب رئيس الوزراء في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ لجنة للتحقيق في سباقات الخيل. وكُلف أحد أعضاء اللجنة بقيادة التحقيق بمساعدة عضوين آخرين بصفتهم خبيري تقييم. وخلص التقرير إلى أن سوق المراهنة غير القانونية أدت إلى تدني النزاهة في سباق الخيل إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق.

### ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

٤٤- تبين المعلومات المقدمة من الدول لهذا التقرير المبادرات المتخذة لمواجهة مخاطر الفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية في مجال الرياضة.

٤٥- وركزت الردود على أنشطة أصحاب المصلحة المتعددين الرامية إلى بناء قدرات أجهزة إنفاذ القانون والمنظمات الرياضية في مجالي المنع والإنفاذ. ويسر هذا النهج تعبئة الخبرات من مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، على الصعيدين الوطني والدولي.

٤٦- ولعل الفريق العامل يود النظر في مناقشة سبل تعزيز التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون الوطنية والمنظمات الرياضية؛ وضمان وجود تشريعات فعالة قابلة للإنفاذ، على سبيل المثال في مجالي التلاعب بنتائج المباريات والمراهنة غير القانونية؛ وتعزيز أنشطة التثقيف المتعلقة بالنزاهة والحوكمة الرشيدة؛ وتحسين آليات تبادل المعلومات وتطويرها.

٤٧- وأخيراً، لعلّ الفريق العامل يود أن يطلب إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يواصل جهوده الرامية إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال الرياضة والتخفيف من حدة خطر الفساد من خلال وضع تدابير فعّالة في مجالات المنع والإنفاذ والتثقيف مثل إعداد دراسات وأدلة إرشادية، وبناء القدرات، وترويج أفضل الممارسات في مجالي الحوكمة والنزاهة، ودعم أطر تقييم المخاطر والرصد والمساءلة.

٤٨- وبغية مواصلة عملية التعلم المتبادل، تُشجّع الدول على تقديم مزيد من المعلومات المحدثة وعرض مبادرات جديدة بشأن مواضيع النقاش التي يتناولها الفريق العامل.